

قرر:

(المادة الأولى)

يعنى عن باقى العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها على المقيمين إقامة معتادة بالصحراء الغربية ، فى جرائم التسلل والتواجد بالمنطقة الغربية العسكرية بدون تصريح بالمخالفة لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، متى كان المحكوم عليه قد نفذ نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليه حتى تاريخ العمل بهذا القرار ، وكان الإفراج عنه لا يشكل خطأ على الأمن العام .

(المادة الثانية)

لا تسرى أحكام المادة السابقة على العقوبات المحكوم بها فى الجرائم المنصوص عليها فيها إذا ما كانت مرتبطة بجرائم أخرى عقوبتها أشد .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ رمضان سنة ١٣٩٨ (٧ أغسطس سنة ١٩٧٨)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٨

فى شأن تعديل تعريفات الخدمات
التليفونية والتلغرافية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر العربية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٥ بتعديل تعريفات الخدمات التليفونية والتلغرافية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تكون مصروفات التركيب والنقل الخاصة بالتليفونات وتعريفات محابر الترنك والخدمات التلغرافية المحلية وفقاً لما هو مبين بالجدول أرقام ١، ٢، ٣، ٤، ٥ المرفقة بهذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ رمضان سنة ١٣٩٨ (٧ أغسطس سنة ١٩٧٨)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛
وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعين السيد المستشار أنور أحمد محمد إبراهيم خلف نائب رئيس محكمة النقض رئيساً لمحكمة النقض اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٧٨ .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ رمضان سنة ١٣٩٨ (٦ أغسطس سنة ١٩٧٨)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٧٨

بالعفو عن باقى العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها على المقيمين بالصحراء الغربية فى جرائم التسلل والتواجد بالمنطقة الغربية العسكرية بدون تصريح

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تأمين المنطقة العسكرية المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛